

تطور نمو عرض النقود بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة (1999-2009م)

والآثار الاقتصادية لذلك "دراسة تحليلية"

د. سالم سليمان درويش

عميد كلية إدارة المال والأعمال

جامعة فلسطين - غزة

المقدمة:

يعتبر موضوع عرض النقود من المواضيع الاقتصادية البالغة الأهمية، التي حظيت باهتمام الكثيرين من المفكرين على المستوى النظري والتطبيقي، ولذلك احتل مكاناً مرموقاً في الأدبيات الاقتصادية، وذلك بسبب الدور البارز والفعال الذي يلعبه عرض النقود في تحقيق الاستقرار الاقتصادي نتيجة للعلاقة الوثيقة التي تربط بينه وبين العديد من العوامل والمتغيرات الاقتصادية الأخرى التي تختلف في مدى تأثيرها في الاقتصاد، كالدخل القومي وسعر الفائدة، ومعدل البطالة، والانتعاش الاقتصادي وكذلك المستوى العام للأسعار والتضخم. وتخضع كمية النقود المعروضة لسيطرة البنك المركزي المسؤول عن السياسة النقدية، وتلعب كمية النقود المعروضة مع غيرها من أدوات السياسة النقدية دوراً مهماً وفعالاً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بشكل عام. إن نمو عرض النقود يعتبر عاملاً في غايب الأهمية في الاقتصاديات الحديثة، وذلك لما له من أثر فعال على زيادة الانتعاش الاقتصادي، وكذلك لانعكاساته الإيجابية على الكثير من المؤشرات الاقتصادية المختلفة.

لأنه وكما هو معلوم في الأدبيات الاقتصادية المختلفة، إن زيادة عرض النقود تؤدي إلى زيادة الرفاهية الاجتماعية لأفراد المجتمع، كالاتي:

$$M^s \uparrow \longrightarrow r \downarrow \longrightarrow I \uparrow \longrightarrow AD \uparrow \longrightarrow y \uparrow$$

أي أن زيادة عرض النقود ($M^s \uparrow$) تؤدي إلى انخفاض معدل الفائدة السائد بالبنوك ($r \downarrow$)، وهذا بدوره

يؤدي إلى زيادة الاستثمار الخاص ($I \uparrow$)، وكذلك الاستثمار العام الحكومي، وهذا بدوره يؤدي إلى

د. سالم درويش

زيادة الطلب الكلي ($\uparrow AD$) ، وهذا بدوره يؤدي لزيادة إجمالي الناتج القومي ($\uparrow y$) ، ومن ثم تزداد الرفاهية الاجتماعية.

1. مشكلة الدراسة:

إن مشكلة هذه الدراسة تنحصر بوضع عدة تساؤلات من المفترض أن يتم الإجابة عليها خلال هذه الدراسة، ومن هذه التساؤلات:

أ. هل الزيادة في عرض النقود بالمملكة العربية السعودية تتم وفق معايير وضوابط معينة أم تتم بشكل عشوائي.

ب. هل زيادة عرض النقود يصاحبها دائماً انتعاش اقتصادي، أم أنها تُعد بمثابة سلاح ذو حدين يجب التعامل معها بحذر.

2. فرضيات الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية إلى التحقق من صحة الفرضيات التالية:

أ. وجود علاقة طردية موجبة بين عنصر الزمن (t) وبين عرض النقود (M^S) في المملكة العربية السعودية

ب. وجود علاقة موجبة (طردية) بين عرض النقود ، والانتعاش الاقتصادي في أي مجتمع.

ت. نقص السيولة في أي اقتصاد ، يمثل حالة سلبية ، وبمثابة وضع استثنائي يجب معالجته.

ث. تراجع سرعة دوران النقود خلال فترة الدراسة.

ج. إن الوعي المصرفي لدى المواطن العربي لا يزال ضعيفاً ، وبحاجة ماسة لتقويته وتطويره.

3. أهمية الدراسة :

أ. تكمن الأهمية النظرية للدراسة الحالية في أهمية الموضوع الذي نتناوله ، لأنه يُعدُّ مهماً جداً بالنسبة للطلبة الجامعيين ، وكذلك للباحثين بصفة خاصة وللمواطن العربي بصفة عامة.

ب. تحاول هذه الدراسة توضيح بعض المفاهيم المهمة في اقتصاديات النقود والبنوك والتي غير واضحة بل ويجهلها الكثير من الدارسين، مثل عرض النقود وسرعة دوران النقود والقاعدة النقدية والمضاعف النقدي .

تطور نمو عرض النقود بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة (1999-2009م)

ت. تسعى هذه الدراسة في النهاية لتوضيح أثر زيادة عرض النقود على الانتعاش الاقتصادي في أي مجتمع .

4. أهداف الدراسة:

تكمّن أهداف الدراسة في التالي :

- أ. توضيح دور السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية في تحقيق الاستقرار المالي ،ومن ثم الاستقرار الاقتصادي بشكل عام في المملكة العربية السعودية .
- ب. إبراز أهمية النقود عرض النقود وأثارها الاقتصادية على النمو الاقتصادي ، والتنمية الاقتصادية الشاملة ، وإجمالي الناتج المحلي ، والتضخم ، والبطالة .
- ج . التعرف على مكونات عرض النقود بالمفهوم الضيق والواسع بالمملكة العربية السعودية .
- د. تسليط الضوء على القاعدة النقدية بالمملكة العربية السعودية ، وعلى المضاعف النقدي والعوامل المؤثرة فيه .

ت. التعرف على سرعة دوران النقود بالمملكة العربية السعودية والعوامل المؤثرة فيه .

ث. زيادة الوعي المصرفي لدى المواطن العربي بصفة عامة ولطلبة العلم بصفة خاصة .

5. منهجية الدراسة:

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة سوف يتبع الباحث المنهج التحليلي القياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية باعتبارها أفضل طريقة خطية غير متحيزة وذات أدنى تباين، وذلك من خلال البرنامج التحليلي (Eviews). وذلك من خلال دراسة سلاسل زمنية خلال الفترة (1999-2009م) وتقدير معادلة الاتجاه العام بين عنصر الزمن (t) كمتغير مستقل، وكلاً من المتغيرات التابعة في هذه الدراسة، وهي عرض النقود (M^S)، والقاعدة النقدية (MB)، وسرعة دوران النقود (V). ويمكن استخدام معادلات الاتجاه العام المقدّرة في هذه الدراسة للقيام بالتنبؤات المستقبلية للمتغيرات التابعة السابقة، وذلك للخروج بالنتائج والتوصيات المناسبة في نهاية هذه الدراسة.

7. رموز ومصطلحات الدراسة :

الرقم	الرمز	اسم المصطلح
1	M^S	عرض النقود
2	M1	عرض النقود بمفهومه الضيق

عرض النقود بمفهومه الأوسع	M2	3
عرض النقود بمفهومه الواسع والشامل	M3	4
معدل الفائدة	r	5
حجم الاستثمار الخاص	I	6
الطلب الكلي	AD	7
إجمالي الدخل القومي (إجمالي الناتج القومي)	Y	8
القاعدة النقدية	MB	9
العملات المتداولة خارج البنوك	C	10
الاحتياطي الإجمالي لدي البنك المصرفي	R	11
المضاعف النقدي	m	12
إجمالي الودائع المصرفية	D	13
الاحتياطيات الاختيارية لدي المصارف	ER	14
سرعة دوران النقود	V	15
إجمالي الناتج المحلي	GDP	16
عنصر الزمن	t	17
الطلب على النقود	Md	18

8. متغيرات الدراسة :

اعتمدت هذه الدراسة على عدة متغيرات أهمها الأتي:

أ. متغير مستقل وهو عنصر الزمن (t).

ب. متغيرات تابعة يرمز لها بالرمز (y).

وهي :

- عرض النقود (M^S).

تطوّر نمو عرض النقود بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة (1999-2009م)

- القاعدة النقدية (MB).
- سرعة دوران النقود (V).

المبحث الثاني

عرض النقود ومكوناته بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة (1999-2009م)

1. مكونات عرض النقود:

ينكون عرض النقود في المملكة العربية السعودية من الأقسام الثلاثة الآتية:

أ. عرض النقود بمفهومه الضيق (M1):

ويتكون (M1) من النقد المتداول خارج المصارف (أي من السيولة المتداولة بين الأفراد) بالإضافة إلى الودائع تحت الطلب، ويتميز هذا النوع من عرض النقود بالسيولة الكبيرة ولكن بعائد مساوٍ للصفر.

ب. M3 عرض النقود الأوسع (M2):

ويتكون (M2) من (M1) + الودائع الزمنية والادخارية.

ج. عرض النقود بمفهومه الواسع والشامل (M3):

ويتكون () من (M2): + الودائع الأخرى شبه النقدية.

وتتكون الودائع شبه النقدية من الودائع طويلة الأجل ، وودائع المقيمين غير السعوديين بالعملات الأجنبية ، وكذلك الودائع لدى المؤسسات الائتمانية غير المصرفية ويتميز هذا النوع من عرض النقود بسيولة أقل من (ن1 ، ن2) ولكن بعائد أكبر.

ويوضح جدول رقم (1) تطوّر مكونات عرض النقود بمكوناته الثلاثة بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة (1999 - 2009م).

جدول رقم (1)

يوضح مكونات عرض النقود خلال الفترة (1999-2009) بالمليون ريال

الودائع الأخرى شبه النقدية (ن3) (6+5)	الودائع الزمنية والامخارية (ن2) (4+3)	الودائع تحت الطلب (ن1) (2+1)	النقد المتداول خارج المصارف	نهاية السنة			
301145	59139	242006	85341	156665	101605	55060	1999
314631	58299	256332	90832	165500	114481	51019	2000
330328	59248	271080	91685	179396	130192	49203	2001
380600	70232	310367	108028	202339	150010	52329	2002
411755	75351	336404	113382	223022	167577	55445	2003
429384	78962	350421	111554	238867	182166	56701	2004
553675	104869	448805	165266	283539	219251	64288	2005
660583	121815	538769	226027	312742	243418	69324	2006
789755	123140	666616	283059	383557	311365	72192	2007
929125	136007	793118	367624	425494	342488	83006	2008
1028944	184009	844935	323377	521558	433162	88395	2009

المصدر: المملكة العربية السعودية - مؤسسة النقد العربي السعودي - التقارير السنوية.

أعداد متفرقة (40، 41، 42، 43، 44، 45، 46)

تطوّر نمو عرض النقود بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة (1999-2009م)

2. تطوّر عرض النقود بمفهومه الواسع (M3)

لقد شهد عرض النقود بمفهومه الواسع (ن3) في المملكة العربية السعودية نمواً متسارعاً خلال الفترة (1999-2009م)، حيث ازداد على سبيل المثال من (301145) مليون ريال إلى (1028944)

مليون ريال. وذلك بنسبة زيادة (411.5%) خلال هذه الفترة.

ومن أهم العوامل المسببة في زيادة عرض النقود بالمملكة العربية السعودية ، هي:

1. زيادة صافي الإنفاق الحكومي: إن زيادة صافي الإنفاق الحكومي تؤدي لزيادة عرض النقود.
 2. التغيّر في مطلوبات المصارف من القطاع الخاص.
- فكلما زادت التسهيلات الائتمانية التي تقدمها المصارف لدعم النشاط الاقتصادي زاد نمو عرض النقود.

3. التغيّر في مطلوبات المصارف في القطاع العام.

4. العجز في ميزان مدفوعات القطاع الخاص.

وعلى سبيل المثال: لقد ارتفع عرض النقود بتعريفه الواسع (ن3) الذي يتكون من النقد المتداول خارج المصارف وإجمالي الودائع المصرفية خارج المصارف وإجمالي الودائع المصرفية بمعدل متسارع وبنسبة (17.2%) خلال عام 2004م على سبيل المثال مقارنة بارتفاع نسبته 8.2% في العام 2003م. ويُعزى التسارع في معدل نمو عرض النقود بشكل كبير إلى زيادة التسهيلات الائتمانية التي تقدمها المصارف لدعم النشاط الاقتصادي المزدهر للقطاع الخاص. وارتفعت مطلوبات المصارف من القطاع الخاص خلال العام بنسبة 37.4% مقارنة بارتفاع نسبته 11.0% في العام 2003م. وثمة عامل آخر ساهم في النمو المتسارع في عرض النقود بتعريفه الواسع وهو زيادة صافي الإنفاق المحلي الحكومي خلال العام 2004م على سبيل المثال.

وبإلقاء الضوء على تطوّر نمو عرض النقود في المملكة العربية السعودية خلال العامين الأخيرين من فترة الدراسة، وهما العامين 2008، 2009 على سبيل المثال نجد الآتي:

لقد كان لزيادة نمو عرض النقود بالمملكة العربية السعودية آثاراً إيجابية على كافة قطاعات الاقتصاد المحلي وعلى مشاريع التنمية والخدمات الاجتماعية، حيث سجل عرض النقود بتعريفه الواسع (ن3)، الذي يتكون من النقد المتداول خارج المصارف والودائع المصرفية، ارتفاعاً بنحو 139.4 مليار ريال أو بنسبة 17.6% ليبلغ 929.1 مليار ريال في عام 2008م مقارنة بارتفاع بلغ

د. سالم درويش

129.2 مليار ريال أو بنسبة 19.6% في عام 2007م. ويعزى ذلك الارتفاع في عرض النقود إلى عوامل كثيرة أهمها النمو في مطلوبات المصارف من القطاع الخاص التي ارتفعت بنحو 156.7 مليار ريال مقابل ارتفاع بنحو 101.9 مليار ريال في عام 2007م. في المقابل، لعب تراجع النمو في صافي الإنفاق الحكومي المحلي والزيادة الكبيرة في عجز ميزان مدفوعات القطاع الخاص الذي يبلغ 344.0 مليار ريال خلال عام 2008م دوراً في تباطؤ نمو عرض النقود خلال نفس الفترة.

وارتفع معدل نمو عرض النقود بتعريفه الواسع (ن3) خلال عام 2008م في كافة مكوناته وبشكل رئيس في مكونات الودائع المصرفية. حيث ارتفعت الودائع المصرفية التي تشكل المكون الرئيس لعرض النقود بتعريفه الواسع بنحو 128.6 مليار ريال أو بنسبة 17.9% مقارنة بنمو مقداره 126.3 مليار ريال أو بنسبة 21.4% في العام السابق. كذلك ارتفع المكون الآخر؛ أي النقد المتداول خارج المصارف بشكل كبير بنحو 10.8 مليار ريال أو بنسبة 15.0% مقارنة بزيادة قدرها 2.9 مليار ريال أو بنسبة 4.1% العام السابق. ونتيجة لتباطؤ معدل نمو الودائع المصرفية، ارتفع نصيب الودائع المصرفية في عرض النقود بتعريفه الواسع بشكل بسيط من 90.9% في عام 2007م ليصل إلى 91.1% خلال عام 2008م، بينما انخفض نصيب النقد المتداول خارج المصارف بشكل بسيط ليصل إلى 8.9% في عام 2008م مقابل 9.1% في العام 2007م. ولقد أدى توافر فرص الاستثمار الجذابة في المملكة إلى دفع المواطنين إلى زيادة توظيف مدخراتهم محلياً أكثر من ذي قبل، والقيام بإعادة أموالهم من الخارج واستثمار جزء كبير منها محلياً.

أما بالنسبة لعام 2009:

فلقد ساهم التحسن في الطلب العالمي على الطاقة منذ أواخر الربع الأول لعام 2009م في ارتفاع أسعار النفط، وبالتالي ارتفاع إيرادات المملكة إلى مستويات قياسية ساهمت في زيادة الإنفاق العام بالمملكة بمقدار (400) مليار دولار خلال السنوات الخمس القادمة ابتداء من عام 2009م والتركيز في الإنفاق خلال المرحلة القادمة على الاستثمار في المشاريع التنموية لتحسين فرص النمو الاقتصادي المستدام. واستمرت السيولة المحلية في النمو ولكن بمعدل أقل في عام 2009م مقارنة بالعام 2008م، حيث سجل عرض النقود بتعريفه الواسع (ن3)، المكون من النقد المتداول خارج المصارف والودائع المصرفية، ارتفاعاً بنحو 99.8 مليار ريال أو بنسبة 10.7% ليبلغ نحو 1.0 تريليون ريال، مقارنة بارتفاع قدره 139.4 مليار ريال أو بنسبة 17.6% في عام 2008م.

تطور نمو عرض النقود بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة (1999-2009م)

وقد كان النمو في عرض النقود في الودائع المصرفية المكون الرئيس لعرض النقود والتي تمثل نسبة 91.4% من إجمالي عرض النقود (ن3)، حيث ارتفعت بنحو 94.4 مليار ريال أو بمعدل نمو 11.2%، وبتسارع أقل مما كان عليه في عام 2008م الذي شهد نمو حجم الودائع المصرفية بنسبة 17.9% بزيادة قدرها 128.6 مليار ريال، ويلاحظ أن ارتفاع المكون الأخير لعرض النقود، أي النقد المتداول خارج المصارف، بنحو 5.4 مليار ريال أو بنسبة 6.5% مقارنة بزيادة قدرها 10.8 مليار ريال أو بنسبة 15% في العام 2008م.

3. معادلة الاتجاه العام لعرض النقود بمفهومه الواسع (ن3) بالمملكة العربية السعودية:

يتكون عرض النقود بمفهومه الواسع والشامل (ن3) من إجمالي النقد المتداول خارج المصارف والودائع تحت الطلب والودائع الزمنية والادخارية والودائع الأخرى شبه النقدية، ويوضح الجدول رقم (2) تطور نمو عرض النقود بمفهومه الشامل (ن3) بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة الزمنية (1999-2009م) وبتقدير دالة الاتجاه العام لتطور عرض النقود بالمملكة العربية السعودية وباستخدام برنامج (Eviews) كانت النتائج كما توضحها معادلة الاتجاه العام التالية:

$$M_3 = 137.49 + 70.55t + et$$

(t)	(3.19)	(11.12)
(S.D)	(43.03)	(6.34)
(Sig)	(0.000)	(0.000)

$$R^2 = .93$$
$$R^2 = .92$$
$$F = 123.64$$
$$Sig = 0.000$$

حيث أن:

M_3 = عرض النقود بمفهومه الواسع أو الشامل بالمليار ريال كمتغير تابع

t = عنصر الزمن (كمتغير مستقل)

et = المتغيرات المستقلة التي لم تؤخذ في الاعتبار عند صياغة النموذج (=0.07)

وتشير المعادلة المقدرية إلى وجود علاقة طردية مؤكدة إحصائياً بين عرض النقود بمفهومه الواسع (M_3) وعنصر الزمن (t) خلال السلسلة الزمنية للفترة (1999-2009)، حيث إن زيادة عنصر الزمن بمقدار سنة واحدة يؤدي إلى زيادة عرض النقود بنحو 70.55 مليار ريال سعودي،

د. سالم درويش

كما أن معاملات الانحدار دالة إحصائياً، حيث أن قيمة t للميل تساوي 11.12 والقيمة الاحتمالية المقابلة له تساوي 0.00 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.00 وهي أقل من 0.05 كما أن قيمة t لمعلمة الحد الثابت تساوي 3.19 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.00 وهي أقل من 0.05 مما يعني أن معاملات الانحدار جيدة كما أن الخطأ المعياري (S.D) يشير إلى صغر الأخطاء العشوائية وبالتالي إلى جودة معادلة الانحدار، كما أن إحصائية $R^2 = 0.93$ تشير إلى أن عنصر الزمن مسئول عن 93% من المتغيرات في مكونات عرض النقود بمفهومه الواسع، وأن الباقي 7% يعود إلى العناصر العشوائية المؤثرة على عرض النقود (et). وقيمة إحصاء $F = 123.64$ والقيمة الإجمالية لها تساوي (Sig) = 0.00 وهي أقل من 0.05 وهو ما يؤكد جودة توفيق النموذج ككل وإمكانية استخدامه في عمليات التنبؤ المستقبلية لقيمة عرض النقود.

ولو أردنا أن نتوقع حجم عرض النقود لعام 2015 نطبق معادلة الانحدار العام المقدره كالاتي:

$$M_3 = 137.49 + 70.55t$$

$$M_3 = 137.49 + 70.55(16)$$

$$M_3 = 137.49 + 1128.8$$

$$M_3 = 1266.29 \quad \text{مليار ريال}$$

جدول رقم (2)

يوضح تطوّر نمو عرض النقود بمفهومه الواسع والشامل (ن3)

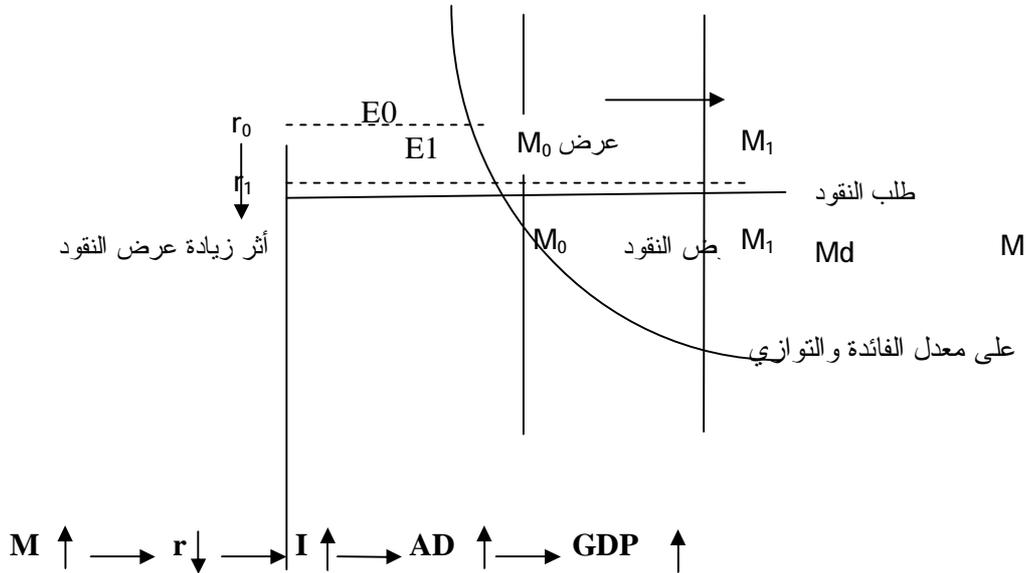
السنة	عرض النقود (بالمليون ريال) بالمفهوم الواسع M_3	نسبة النمو
1999	301145	6.8%
2000	314531	4.5%
2001	330328	5%
2002	380600	14.8%
2003	411755	6.9%
2004	429384	18.8%
2005	553675	11.6%
2006	660583	19.3%

تطوّر نمو عرض النقود بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة (1999-2009م)

2007	789755	%19.6
2008	929125	%17.6
2009	1028944	%10.7

المصدر: المملكة العربية السعودية - مؤسسة النقد العربي السعودي - التقارير السنوية.
أعداد متفرقة (40، 41، 42، 43، 44، 45، 46).

4. الآثار الاقتصادية لزيادة نمو عرض النقود على المجتمع السعودي والاقتصاد السعودي :
إن زيادة عرض النقود كانت لها آثار إيجابية وملحوسة على مستوى المجتمع السعودي والاقتصاد السعودي وكذلك على المواطن السعودي وأدت لزيادة الانتعاش الاقتصادي ،
• حيث أدت زيادة عرض النقود ($\uparrow M$) إلى انخفاض معدل الفائدة ($\downarrow r$)، وهذا بدوره أدى إلى زيادة حجم الاستثمار الخاص ($\uparrow I$)، وذلك بسبب انخفاض تكلفة الاقتراض، وهذا بدوره يؤدي لزيادة الطلب الكلي ($\uparrow AD$) ، وهذا كله يؤدي إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي ($\uparrow GDP$)، ومن ثم إلى زيادة الانتعاش الاقتصادي. ولقد انخفض معدل الفائدة من 6.14% عام 1999 إلى 1.21% في عام 2009، وذلك بنسبة انخفاض 407.4%، وبالمقابل زاد إجمالي الناتج المحلي من 603.6 مليار ريال في عام 2009 إلى 841.2 مليار ريال في عام 2009، وذلك بنسبة زيادة 39.4%.



د. سالم درويش

ومن الواضح أن زيادة الانتعاش الاقتصادي سيكون له آثار إيجابية ملموسة على مختلف القطاعات الاقتصادية بالمملكة العربية السعودية، حيث سيؤدي إلى خفض معدل البطالة وزيادة الإنتاج، وخفض العجز بالميزان التجاري بسبب زيادة الصادرات، وكذلك خفض العجز بالميزانية الحكومية. والجدول رقم (5) يوضح أثر زيادة عرض النقود والقاعدة النقدية وزيادة الناتج القومي على معدل الفائدة (r)، وعلى إجمالي الناتج المحلي (GDP).

جدول رقم (3)

تطور عرض النقود والقاعدة النقدية وسرعة دوران النقود ومعدل الفائدة وإجمالي الناتج المحلي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1999-2009م)

السنوات Years	عرض النقود M3 (مليار ريال)	القاعدة النقدية MB (مليار ريال)	سرعة دوران النقود V	سعر الفائدة r	إجمالي الناتج المحلي GDP
1999	301.1	71.6	1.42	6.14	603.6
2000	314.6	69.9	1.37	6.67	633
2001	330.3	68.3	1.34	3.92	636.4
2002	380.6	81.0	1.27	2.23	637.2
2003	417.5	82.1	1.18	1.63	686
2004	429.4	92.2	1.14	1.73	722.2
2005	553.7	96.9	1.07	3.75	762.3
2006	660.6	121.4	1.02	5.02	786.3
2007	789.8	180.8	0.91	4.79	802.42
2008	929.1	180.2	0.81	2.89	836.1
2009	1028.9	248.5	0.75	1.21	841.2

المصدر: المملكة العربية السعودية - مؤسسة النقد العربي السعودي - التقارير السنوية.

أعداد متفرقة (40، 41، 42، 43، 44، 45، 46)

ومن خلال البيانات الواردة في جدول رقم (3) يلاحظ ما يلي:

- يتضح أن زيادة عرض النقود من 301.1 مليار ريال عام 1999 إلى 380.6 مليار ريال عام 2002، أدت إلى انخفاض معدل الفائدة من 6.14 % عام 1999 إلى 2.23 % في عام 2002 وهذا بدوره أدى إلى زيادة حجم الاستثمار الخاص مما أدى بالتالي إلى زيادة حجم الاستثمار

تطور نمو عرض النقود بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة (1999-2009م)

- الخاص مما أدى بالتالي إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي من 603.6 مليار ريال عام 1999 إلى 637.2 مليار عام 2002
- كذلك فإن زيادة عرض النقود إلى 1028.9 مليار عام 2009 أدى إلى انخفاض معدل الفائدة إلى 1.21 % في نفس العام (2009) مما أدى إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي إلى 841.2 مليار ريال في نفس العام (2009).
- ويتضح من الجدول السابق كذلك أنّ زيادة عرض من 301 مليار ريال عام 1999 إلى حوالي 1029 مليار ريال عام 2009 وذلك بنسبة زيادة حوالي 340 % أدت إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي بالمملكة العربية السعودية من حوالي 607 مليار ريال عام 1999 إلى حوالي 841 مليار ريال عام 2009 وذلك بنسبة زيادة حوالي 55%.
- أي أن زيادة عرض النقود في هذه الفترة السابقة ساهم مساهمة فعالة في زيادة إجمالي الناتج المحلي وكذلك زيادة النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية وهذا بدوره أدى إلى تحسن المناخ الاستثماري بالمملكة العربية السعودية ، مما كان له دور فعال في خفض معدلات البطالة ولكن بالطبع أثر تأثيراً واضح على المستوى العام للأسعار بالمملكة العربية السعودية في نفس الفترة حيث ارتفع الرقم القياسي للأسعار من 100% في عام 1999 إلى 133.6 في عام 2008 أي بنسبة زيادة 33.6 % .⁽¹⁾
- خلاصة ذلك يمكن القول إن زيادة عرض النقود خلال فترة الدراسة ساهمت في الكثير من الآثار الإيجابية على الاقتصاد السعودي ولكن بارتفاع معدلات التضخم خلال فترة الدراسة، وهذا يعتبر من الآثار السلبية لزيادة عرض النقود ؛ لأن التضخم في الغالب يعتبر ظاهرة نقدية، سببه الرئيسي الزيادة المطردة في عرض النقود.

¹ دراسة اقتصادية لاتجاهات مكونات الرقم القياسي بالمملكة العربية السعودية للدكتور/ سالم سليمان درويش

د. سالم درويش

المبحث الثالث

القاعدة النقدية ومضاعف النقود

1. تطور القاعدة النقدية بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة (1999 - 2009م):

تتكون القاعدة النقدية (MB) (وهي النقود ذات القوة العالية) من العملات المتداولة (C) خارج البنوك، بالإضافة إلى الاحتياطي الإجمالي لدى النظام المصرفي (R).
لذلك يمكن التعبير عن القاعدة النقدية (MB) في الأدبيات الاقتصادية بالمعادلة الآتية: $MB = C + R^{(2)}$

وتتكون القاعدة النقدية بالمملكة العربية السعودية من الآتي:

1. من مطلوبات مؤسسة النقد العربي السعودي على شكل نقد، وهو النقد المتداول خارج المصارف (C) وهو العنصر الرئيسي للقاعدة النقدية.
2. احتياطيات المصارف (وهو النقد في الصندوق لدى المصارف، وكذلك ودائع المصارف لدى مؤسسة النقد).⁽³⁾

القاعدة النقدية ومضاعف النقود:

تحدد القاعدة النقدية ومضاعف النقود مستوى عرض النقود. وارتفعت القاعدة النقدية، التي تتكون من مطلوبات مؤسسة النقد العربي السعودي على شكل نقد متداول خارج المصارف (C) واحتياطيات المصارف (النقد في الصندوق لدى المصارف وودائع المصارف لدى مؤسسة النقد (R)) بشكل مستمر انسجاماً مع نمو الاقتصاد. وفي نفس الوقت، تعرض تكوينها لتغير كبير حيث انخفض بشكل ملحوظ بسبب مكوئها الرئيسي وهو النقد المتداول خارج المصارف عبر السنين نتيجة لتوسع التسهيلات المصرفية الذي أدى إلى خفض الطلب على النقود نسبياً لأغراض المعاملات النقدية. وخلال فترة الدراسة ارتفعت القاعدة النقدية بشكل كبير، حيث ارتفعت من (71605) مليون ريال في

² عبد الرحمن عبد الله الحميدي - النقود والبنوك والأسواق المالية - مؤسسة النقد العربي السعودي.

³ التقرير السنوي (41) عام 2005م. مؤسسة النقد العربي السعودي - الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء ص⁸⁰.

تطور نمو عرض النقود بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة (1999-2009م)

عام 1999م إلى (248513) مليون ريال في عام 2009، وذلك بنسبة زيادة (247%)، وذلك كما يتضح من جدول رقم (3).

وعلى سبيل المثال: سجلت القاعدة النقدية خلال عام 2009م نسبة نمو عالية بخلاف العام السابق، حيث ارتفعت بنحو 68.3مليار ريال، أي بنسبة 37.9% لتصل إلى 248.5 مليار ريال مقارنة بانخفاض طفيف قدره 0.6 مليار ريال خلال العام السابق، وجاء هذا النمو نتيجة الارتفاع الكبير في حجم الاحتياطيات المصرفية (النقد في خزائن المصارف التجارية وودائع المصارف لدى مؤسسة النقد) حيث زادت بنحو 63.0مليار ريال أو بنسبة 64.8% مقارنة بانخفاض بمعدل 10.5% في عام 2008م، أما المكون الآخر للقاعدة النقدية، أي في النقد المتداول خارج المصارف، فقد ارتفع بنحو 5.4 مليار ريال أو بنسبة 60.5% ليصل إلى 88.4 مليار ريال مقابل 83.0 مليار ريال خلال عام 2008م.

2. مضاعف النقود (المضاعف النقدي m):

مضاعفة النقود هو العامل الذي تتحول بموجبه القاعدة النقدية إلى نقود، وهو عبارة عن الرقم الذي إذا ضرب في القاعدة النقدية تحصل منه على عرض النقود.

ويُظهر مضاعف النقود (m) مقدار التغير في عرض النقود نتيجة التغير في إجمالي القاعدة النقدية:

$$m = \frac{1 + \frac{C}{D}}{rD + \frac{ER}{D} + \frac{C}{D}}$$

فإذا كان مضاعف النقود = 5، والقاعدة النقدية MB = 1000 مليار؛ يصبح عرض النقود

$$M = m \times MB$$

القاعدة النقدية مضاعف النقود عرض النقود

$$M = 5 \times 1000 = 5000 \text{ مليار}$$

يمثل مضاعف النقود، المحدد الآخر لمستوى عرض النقود، العامل الذي تتحول بموجبه القاعدة النقدية إلى نقود. ويتأثر مضاعف النقود بسلوك الجمهور والمصارف في حيازة النقد. وتمثل نسبة النقد المتداول إلى الودائع سلوك الجمهور في حيازة النقد، بينما تمثل نسبة احتياطيات المصارف إلى وودائعها سلوك المصارف. ويؤدي أي ارتفاع في هذه النسب إلى خفض قيمة مضاعف النقود، وذلك

د. سالم درويش

بخفض عملية إيجاد الائتمان المتعدد لدى المصارف، في حين يؤدي أي انخفاض فيها إلى زيادة المضاعف بسبب عملية إيجاد الائتمان المتعدد التي تعد عاملاً مهماً ومؤثراً على عرض النقود.

العوامل المحددة لمضاعف النقود هي:

$$(1) \frac{C}{D} = \frac{\text{العبارات المتداولة لدى الجمهور}}{\text{إجمالي الودائع المصرفية}} ، \text{ ويتحكم في هذه النسبة أفراد الجمهور، وكلما انخفضت هذه}$$

النسبة $(\downarrow \frac{C}{D})$ ازداد مضاعف النقود $(\uparrow m)$ ، وهذا بدوره يؤدي لزيادة عرض النقود $(\uparrow M)$.

$$(2) \frac{ER}{D} = \frac{\text{الاحتياطيات الاختيارية لدى المصارف}}{\text{إجمالي الودائع المصرفية}} ، \text{ ويتحكم في هذه النسبة البنوك التجارية، وكلما انخفضت}$$

هذه النسبة $(\uparrow \frac{ER}{D})$ ازداد مضاعف النقود $(\downarrow m)$ ، وهذا بدوره يؤدي لزيادة عرض

النقود $(\uparrow M)$.

(3) rD نسبة الاحتياطي القانوني الإلزامي، ويتحكم في هذه النسبة البنك المركزي "مؤسسة النقد

العربي السعودي"، وكلما انخفضت هذه النسبة $(\downarrow rD)$ ازداد مضاعف النقود $(\uparrow m)$ ، وهذا بدوره

يؤدي لزيادة عرض النقود $(\uparrow M)$.

وقد انخفض المضاعف النقدي من 5.16 في عام 2008م ليصل إلى 4.14 في عام 2009م على سبيل المثال بسبب ارتفاع نسبة الاحتياطيات المصرفية إلى الودائع المصرفية من 11.5% في عام 2008م إلى 17.0% في عام 2009م، والتي تم تحييد تراجع أثرها في خلق النقود بصفة جزئية بانخفاض نسبة النقد إلى الودائع (الذي له تأثير متزايد في خلق النقود) من 9.8% في العام السابق إلى 9.4% خلال عام 2009م على سبيل المثال.

3. معادلة الاتجاه العام للقاعدة النقدية بالمملكة العربية السعودية:

يوضح الجدول رقم (3) تطور القاعدة النقدية بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة الزمنية

(1999-2009م)، وبتقدير دالة الاتجاه العام لتطور القاعدة النقدية بالمملكة العربية السعودية باستخدام

برنامج (Eviews) كانت النتائج كما توضحها معادلة الاتجاه العام التالية:

$$MB = 25.66 + 14.73t + et$$

$$t = (4.2) \quad R^2 = .82 \quad (6.47)$$

$$R^2 = .80 \quad SD = 3.25$$

$$F = 41.88 \quad Sig = 0.00$$

$$Sig = 0.00$$

تطوّر نمو عرض النقود بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة (1999-2009م)

حيث إن :

MB = القاعدة النقدية بالمليار ريال (متغير تابع)

t = عنصر الزمن (متغير مستقل)

et = المتغيرات المستقلة التي لم تؤخذ في الاعتبار

وتُشير المعادلة المقدّرة إلى وجود علاقة طردية مؤكدة إحصائياً عند مستويات المعنوية المألوفة بين القاعدة النقدية (MB) مقدرة بالمليار ريال وعنصر الزمن (t) خلال الفترة الزمنية (1999-2009)، حيث إن زيادة عنصر الزمن بمقدار سنة واحدة يؤدي إلى زيادة القاعدة النقدية لمقدار (14.73) مليار ريال سعودي. كما أن معاملات الانحدار دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.00$ حيث إن قيمة t للميل يساوي 6.47 والقيمة الاحتمالية القابلة له تساوي (0.00) وهي أقل من 0.05 كما إن قيمة t للحد الثابت تساوي (4.12) والقيمة الاحتمالية المقابلة له تساوي 0.00 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن معاملات الانحدار جيدة وأن قيمة الخطأ المعياري لكل معلمة يشير إلى صغر الأخطاء العشوائية وبالتالي جودة معادلة الانحدار، وهو ما يُفسر أن عنصر الزمن (t) له تأثير معنوي، ومؤكّد إحصائياً على اتجاه القاعدة النقدية (mB) إيجابياً.

وقيمة $R^2 = 0.82$ وهو ما يعني أن عنصر الزمن يُفسر قرابة 82% من التقلبات في القاعدة النقدية (MB) وأن الباقي ونسبته 18% يعود إلى عوامل أخرى خارجية لم تؤخذ في الحسبان عند صياغة نموذج الانحدار. وقيمة $F = 41.88$ وهو ما يُشير إلى معنوية وجود توفيق النموذج ككل، وأنه يمكن استخدام دالة الانحدار المقدرة في عمليات التنبؤ المستقبلية بقيمة القاعدة النقدية.

ولو أردنا أن نتوقع حجم القاعدة النقدية لعام 2015 نطبق معادلة الانحدار العام المقدرة كالآتي:

$$MB = 26.66 + 14.73t$$

$$MB = 26.66 + 14.73 (16)$$

$$MB = 26.66 + 235.68$$

$$MB = 262.34 \quad \text{مليار ريال}$$

جدول رقم (4)

تطور القاعدة النقدية ومضاعف النقود

مضاعف النقود	القاعدة النقدية (مليون ريال)	بنهاية السنوات
4.21	71605	1999
4.50	69902	2000
4.83	68326	2001
4.70	80973	2002
5.01	82108	2003
5.38	92169	2004
5.71	96934	2005
5.44	121385	2006
4.37	180806	2007
5.16	180177	2008
4.14	248513	2009

المصدر: المملكة العربية السعودية - مؤسسة النقد العربي السعودي - التقارير السنوية.

أعداد متفرقة (40، 41، 42، 43، 44، 45، 46)

المبحث الرابع

سرعة دوران النقود (معدل تداول النقود) بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة

(Velocity of Circulation of Money) (2009-1999م)

1. تعريف معدل دوران النقود (معدل تداول النقود):

يُعرف معدل تداول النقود، أو سرعة دوران النقود بأنه متوسط عدد المرات التي تنتقل فيها الوحدة النقدية من يد إلى يد خلال السنة⁽⁴⁾.

أي متوسط عدد مرات استخدام الريال مثلاً (دفعاً أو شراءً) خلال السنة.

ويُحسب معدل دوران النقود في المجتمع ويُرمز له بالرمز (V) عن طريق قيمة إجمالي الناتج المحلي على كمية النقود الموجودة. سواءً بمقياسها الموسع (M₃) أو المقياس الضيق (M₁)، والفرق في

⁴ د. فايز إبراهيم الحبيب - مبادئ الاقتصاد الكلي، جامعة الملك سعود - طبعة (4) سنة 2000 ص 321.

تطور نمو عرض النقود بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة (1999-2009م)

استخدام المقياسين هو أنه بقسمة إجمالي الناتج المحلي على (M_1) نحصل على معدل دوران أكبر مما لو قسمنا على (M_3) .

$$V = \frac{GDP}{M} = \text{إذن معدل دوران النقود} = \frac{\text{إجمالي الناتج المحلي}}{\text{كمية النقود المعروضة}}$$

ولقد شهد معدل دوران النقود بالمملكة العربية السعودية استقراراً نسبياً في السابق خلال الفترة 1407هـ وحتى عام 1417هـ⁽⁵⁾. ثم بعد ذلك أخذ بالانخفاض بسبب زيادة كمية النقود المعروضة. ويُعتبر معدل دوران النقود بمثابة دالة لمتوسط كمية النقود المتداولة في فترة زمنية محددة مقابل المستوى العام للنشاط الاقتصادي (ممثلة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية) خلال تلك الفترة. كما يعد مستوى سعر الفائدة السائد محدداً مهماً لمعدل دوران النقود. وتمثل أسعار الفائدة تكلفة الفرصة البديلة لحيازة النقود. فعندما ترتفع أسعار الفائدة يعمد الناس إلى تخفيض أرصدهم النقدية وذلك بالحد من استخدامهم للنقد ورفع معدل دوران النقود لتمويل عملياتهم، ويقومون بعكس ذلك عند انخفاض أسعار الفائدة.

2. تطور سرعة دوران النقود بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة (1999 - 2009م):

سجل معدل دوران النقود (في القطاع غير النفطي) في المملكة العربية السعودية انخفاضاً مستمراً خلال الأعوام السابقة، ويعزي ذلك بصورة رئيسية إلى الزيادات المرتفعة نسبياً في عرض النقود مقارنة بتلك التي في القطاع غير النفطي للاقتصاد. وبالرغم من الانخفاض الكبير في أسعار الفائدة منذ عام 2001م، فلقد استمر الاتجاه التنازلي في معدل دوران النقود للعام الثاني عشر على التوالي، ويعود ذلك بالتحديد للنمو الكبير نسبياً في عرض النقود مقابل النمو في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي، وهذا الاتجاه التنازلي حدث بسبب ضخ سيولة كبيرة نسبياً في الاقتصاد من خلال التوسع في الإنفاق الحكومي المحلي بهدف مواكبة التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية، وأيضاً بسبب السياسات النقدية التوسعية التي انتهجتها المؤسسة منذ الربع الرابع من عام 2008م للتعامل مع الأزمة العالمية وتعزيز وضع السيولة في الاقتصاد.

⁵ مؤسسة النقد العربي السعودي - التقرير السنوي (35) سنة 1420هـ (1999م) - جدول رقم 3 ص 239.

د. سالم درويش

- وتظهر البيانات انخفاض معدلات دوران عرض النقود بتعريفاته (ن1)، و(ن2)، و(ن3)، لتبلغ 1.54 و 0.90 و 0.74 على التوالي خلال عام 2009م مقابل معدلات دوران بلغت 1.69 و 0.97 و 0.81 على التوالي خلال عام 2008م على سبيل المثال، ويمثل معدل دوران النقود نسبة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للقطاع غير النفطي إلى متوسط مستوى عرض النقود. وتستخدم النسبة كمؤشر لعدد مرات دوران النقود لتمويل المعاملات الاقتصادية، ويستثنى الناتج المحلي الإجمالي للقطاع النفطي من الحساب؛ لأنه يخضع لتقلبات واسعة يحددها وضع العرض والطلب العالميين على النفط والتغيرات الناتجة عن ذلك في أسعار النفط في الأسواق الدولية.
- ومن خلال الاطلاع على التقرير السنوي الخامس والأربعون والسادس والأربعون لمؤسسة النقد العربي السعودي، وتحليل البيانات الصادرة فيها، والتي تتعلق بسرعة دوران النقود، وعرض النقود نرى أن معدل دوران النقود أخذ الاتجاه التنازلي للعام الثاني عشر على التوالي، ويعود سبب ذلك بالتحديد للنمو الكبير في عرض النقود مقابل النمو في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي، وهذا الاتجاه التنازلي حدث بسبب ضخ سيولة كبيرة في الاقتصاد من خلال التوسع في الإنفاق الحكومي المحلي بهدف مواكبة التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية، وأيضاً بسبب السياسة النقدية التوسعية التي انتهجتها مؤسسة النقد العربي السعودي، خاصة في الربع الرابع من عام 2008م، وذلك للتعامل مع الأزمة المالية العالمية، وكذلك لتعزيز وضع السيولة المحلية. ومن خلال متابعة وتحليل البيانات الصادرة في التقرير السادس والأربعون كما يوضح جدول رقم(4) نرى أن معدل دوران النقود بمكوناته الثلاثة أخذ بالانخفاض كالتالي:

جدول رقم (5)

تطور وسرعة دوران النقود خلال الفترة (2004-2009)

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معامل الدوران ل ن1	2.11	2.04	2.09	1.92	1.96	2.54
معامل الدوران ل ن2	1.41	1.32	1.25	1.10	0.97	0.90
معامل الدوران ل ن3	1.14	1.07	1.02	0.91	0.81	1.75

تطوّر نمو عرض النقود بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة (1999-2009م)

3. معادلة الاتجاه العام لسرعة دوران النقود (V) بالمملكة العربية السعودية:

توضح البيانات الإحصائية الواردة بالجدول رقم (4) السلسلة الزمنية لتطوّر سرعة دوران النقود بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة (1999-2009)، وبتقدير دالة الاتجاه العام لهذا التطوّر باستخدام برنامج (Eviews) كانت معادلة الاتجاه العام المقدره لسرعة دوران النقود على الشكل التالي:

$$V = 1.53 + 0.07t + et$$

t	(40.39)	(-13.05)	
(S.D)	(.04)	(.01)	
Sig =	(0.00)	(0.00)	R ² = .95

R² = .94
F = 170.18
Sig = 0.00

حيث أن:

v = سرعة دوران النقود (متغير تابع)

t = عنصر الزمن (كمتغير مستقل)

et = المتغيرات المستقلة التي لم تؤخذ في الاعتبار

وتُشير مكونات معادلة الانحدار المقدره إلى وجود علاقة سلبية مؤكدة إحصائياً عند مستويات المعنوية المألوفة بين سرعة دوران النقود (V) وعنصر الزمن (t) خلال فترة الدراسة (1999-2009)، حيث إن زيادة السلسلة الزمنية بسنة واحدة يؤدي إلى تناقص سرعة دوران النقود بما مقداره (0.07). كما أن معاملات الانحدار دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.00$ حيث إن قيمة t للميل تساوي -13.05

والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.01 وهي اقل من 0.05، كما أن قيمة t للمقدار الثابت تساوي 40.39 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.04 وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن معاملات الانحدار جيدة كما نلاحظ أن قيمة الخطأ المعياري لمعاملات الانحدار صغيرة مما يشير إلى جودة معادلة الانحدار.

د. سالم درويش

وتبلغ قيمة $R^2 = 0.95$ ، وهو ما يعني أن عنصر الزمن مسئول عن 95% من تراجع سرعة دوران النقود خلال فترة الدراسة، وأن الباقي ونسبته 5% يعود إلى عوامل خارجية أخرى لم تؤخذ في الحسبان.

وقيمة إحصاء $F = 170.18$ وهو ما يوضح جودة النموذج ككل، ويمكن استخدامه في عمليات التنبؤات المستقبلية باتجاه سرعة دوران النقود بالمملكة العربية السعودية. ويمكن تقدير سرعة دوران النقود بالمملكة العربية السعودية لعام 2015، وذلك بتطبيق معادلة الانحدار العام المقدر على النحو الآتي:

$$V = 1.53 \cdot 0.07t$$

$$V = 1.53 \cdot 0.07(16)$$

$$V = 1.53 \cdot 1.12 = .42$$

جدول رقم (4) معدل دوران النقود (القطاع غير النفطي) خلال الفترة (1999-2009)

السنوات	1ن	2ن	3ن
1999	2.76	1.77	1.42
2000	2.61	1.69	1.37
2001	2.47	1.63	1.34
2002	2.30	1.55	1.27
2003	2.17	1.45	1.18
2004	2.11	1.41	1.14
2005	2.04	1.32	1.07
2006	2.09	1.25	1.02
2007	1.92	1.10	0.91
2008	1.69	0.97	0.81
2009	1.54	0.90	0.75

المصدر: المملكة العربية السعودية - مؤسسة النقد العربي السعودي - التقارير السنوية.

أعداد متفرقة (40، 41، 42، 43، 44، 45، 46)

تطوّر نمو عرض النقود بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة (1999-2009م)

المبحث الخامس

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج.

أ. نتائج التحليل الإحصائي لمعادلات الاتجاه العام:

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي لمعادلات الاتجاه العام لكل من تطوّر نمو عرض النقود، وتطوّر القاعدة النقدية، وتطوّر سرعة دوران النقود بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة (1999-2009م) النتائج الآتية:

1. وجود علاقة طردية (موجبة) بين عنصر الزمن (t) كمتغير مستقل، وعرض النقود (M) كمتغير تابع خلال فترة الدراسة، أي أن عرض النقود يزداد بزيادة عدد سنوات الفترة الزمنية موضع الدراسة وهذا يثبت صحة الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة .
2. وجود علاقة طردية (موجبة) بين عنصر الزمن (t) كمتغير مستقل، وحجم القاعدة النقدية (MB) كمتغير تابع خلال فترة الدراسة، أي أن حجم القاعدة النقدية (MB) يزداد بزيادة عدد سنوات الفترة الزمنية موضع الدراسة وهذا استكمال للفرضية الأولى وذلك لارتباط القاعدة النقدية بعرض النقود عن طريق مضاعف النقود .
3. وجود علاقة عكسية (سالبة) بين عنصر الزمن (t) كمتغير مستقل، وسرعة دوران النقود (V) كمتغير تابع خلال فترة الدراسة، أي أن سرعة دوران النقود تنخفض بزيادة عدد سنوات الفترة الزمنية موضع الدراسة. وذلك يثبت صحة الفرضية الرابعة من فرضيات هذه الدراسة .
4. أن زيادة نمو عرض أدت إلى انخفاض معدل الفائدة ف سوق الائتمان مما أدى إلى زيادة حجم الاستثمار الخاص وذلك بسبب انخفاض تكلفة الاقتراض وهذا بدوره أدى لزيادة الإنتاج المحلي ، وبالتالي زيادة الانتعاش الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية ، ومن ثم زيادة رفاهية المواطن ، وهذا يثبت صحة الفرضية الثانية من فرضيات هذه الدراسة

د. سالم درويش

ثانياً: التوصيات.

على ضوء التحليل الإحصائي لمكونات هذه الدراسة، وعلى ضوء النتائج السابقة يوصي الباحث في نهاية هذه الدراسة بالآتي:

1. من الواضح أن زيادة عرض النقود (M) والقاعدة النقدية (MB) كان لها آثار إيجابية أهمها زيادة إجمالي الناتج المحلي (GDP) وزيادة الانتعاش الاقتصادي، ولكن بالرغم من ذلك يجب الحذر من الزيادة المفرطة في عرض النقود وبدون ضوابط، ولذلك يوصي الباحث بأن تكون الزيادة في عرض النقود قائمة على سياسة نقدية توسعية متزنة ومدروسة وأن تكون مواكبة ومتناسبة للزيادة في حجم إجمالي الناتج المحلي من السلع والخدمات المختلفة؛ لأن نمو عرض النقود بشكل أكبر بكثير من النمو في حجم السلع والخدمات سيكون له آثار سلبية أهمها:

أ. ارتفاع مستويات الأسعار (ارتفاع معدل التضخم)؛ لأن التضخم في الأصل هو نقود كثيرة تطارد سلع قليلة.

ب. ظهور حالة من الارتباك وعدم الاستقرار الاقتصادي.

ج. هجرة رؤوس الأموال الوطنية للخارج.

د. انخفاض سعر صرف العملة الوطنية.

ولذلك يوصي الباحث المسؤولين عن السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية التحكم بشكل أكبر في زيادة عرض النقود، وذلك لعدم الوقوع في الآثار السلبية السابقة، والعمل على تجنبها؛ لأن زيادة عرض النقود فعلاً يُعدُّ سلاحاً ذا حدين، فإذا زاد عن حده ينقلب إلى ضده وذلك بارتفاع مستوى التضخم، وهذا يجيب عن السؤال الثاني من أسئلة الدراسة.

2. إن زيادة حجم القاعدة النقدية (MB) أيضاً له آثار إيجابية، حيث يؤدي إلى زيادة السيولة النقدية محلياً، وكذلك زيادة الانتعاش الاقتصادي. لذلك يوصي الباحث كذلك أن يتم التعامل بهذه الزيادة بشكل مدروس لكي لا تُسبب آثاراً سلبية تضخمية.

3. إن انخفاض سرعات دوران النقود (V) خلال فترة الدراسة أمر غير مرغوب فيه، وذلك بسبب زيادة عرض النقود، ولكن يمكن معالجة هذه الظاهرة بالعمل على زيادة إجمالي الناتج المحلي بكل الإمكانيات المتاحة، وفي نفس الوقت التحكم في زيادة عرض النقود بشكل معقول ومتزن لتجنب المزيد من الضغوط التضخمية، وهذا بدوره سيؤدي إلى معالجة خفض سرعة دوران

تطور نمو عرض النقود بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة (1999-2009م)

النقود؛ لأن سرعة دوران النقود (V) هي حاصل قسمة إجمالي الناتج المحلي على كمية النقود المعروضة

$$V = \frac{GDP}{M}$$

زيادة إجمالي الناتج المحلي وذلك بزيادة النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية ، وفي نفس الوقت القيام بوضع ضوابط محكمة لزيادة عرض النقود ، كل ذلك سيؤدي لزيادة سرعة دوران النقود .

4. كذلك يوصي الباحث القيام بدراسات أخرى من قبل باحثين آخرين لهذه المتغيرات والمواضيع المهمة، وذلك لترسيخ هذه المفاهيم الاقتصادية المهمة لدى المواطن العربي، خاصة طلبة الجامعات، وذلك لزيادة الوعي المصرفي والمالي للمواطن العربي، ليكون في مستوى المواطن في الدول المتقدمة.

5. وكذلك يوصي الباحث الباحثين الآخرين القيام بدراسات مماثلة على مستوى الاقتصاد الفلسطيني الناشئ ، رغم الصعوبات الكثيرة التي تكبل الاقتصاد الفلسطيني بسبب بروتوكول باريس الاقتصادي

المراجع

1. د. أحمد يوسف عبد الخبير - النقود والبنوك والأسواق المالية - الرياض .
2. د. فايز إبراهيم الحبيب - مبادئ الاقتصاد الكلي - جامعة الملك سعود .
3. د. عبد الرحمن عبد المحسن الخلف - النقود والبنوك والأسواق المالية - الرياض - جامعة الملك سعود .
4. د. عبد الرحمن عبد الله الحميدي - النقود والبنوك والأسواق المالية - الرياض - جامعة الملك سعود .
5. د. سالم سليمان درويش - دراسة اقتصادية تحليلية لاتجاهات مكونات الرقم القياسي بالمملكة العربية السعودية 1999-2008
6. د. سالم سليمان درويش - النقود والبنوك والأسواق المالية - جامعة العلوم والتكنولوجيا .
7. د. عبد العزيز على السوداني - النقود والبنوك والأسواق المالية - الرياض .

د. سالم درويش

8. د. عبد المحمود محمد عبد الرحمن نصر- الاقتصاد الكلي - النظرية المتوسطة - جامعة الملك سعود - الرياض.

9. د. محمد أحمد الأفندي - النقود والبنوك - جامعة العلوم والتكنولوجيا.

10. د. يوسف عبد الله الزامل - النقود والبنوك والأسواق المالية - جامعة الملك سعود - الرياض.

11. مؤسسة النقد العربي السعودي

- التقرير السنوي الأربعون - الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء.
- التقرير السنوي الثاني والأربعون - الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء.
- التقرير السنوي الثالث والأربعون - الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء.
- التقرير السنوي الرابع والأربعون - الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء.
- التقرير السنوي الخامس والأربعون - الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء.
- التقرير السنوي السادس والأربعون - الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء.

المراجع الأجنبية

1. Economies: principles, problems, problems, and policies by Mc Connell and Brue, chap 8.
2. Free Daily Journal, a little bit of inflation never hurt anyone right Jan,1997, by R.ms. ebeling.
3. Inflation, stabilization, and currency boards 2005 .
4. The Cato journal the cost's of inflation and disinflation, by Kevin Dowb, v.4,2,1994.
5. The world's worst inflation, by Joel Anderson 2003
6. Freedom daily Journal, A little bit of inflation, mar 1998 By Richard Ebeling.
7. History of money, 2001 by G. Davies